



Ref: Al-monitor

وضع المدافعات عن حقوق الانسان في ليبيا

التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في شرق الاوسط و شمال أفريقيا

THE WHRD COALITION IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

باحثة: هنا فرحات

مراجعة لغوية: سوسن أبوظهر

تنسيق : أثار الأغر

www.whrdmena.org

www.facebook.com/whrdmena

www.twitter.com/whrdmena



«قبل شهر حاولوا اغتيال ابني... كان يقود سيارتي، ربما كانوا يستهدفونني. ربما يقصدون إيذاء عائلتي... ولكن هذا الأمر لا يتعلق بسلوى فحسب، أتعلمون، هناك العديد من الناشطات... (اللواتي) استُهدفنَ».

من تصريح لسلوى بوقعيقيص للإذاعة الوطنية العامة قبل أسابيع قليلة من مقتلها عام ٢٠١٤.^١

١. اغتيال الثورة الليبية، Newsweek، J. Giovanni، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. متاح على الرابط التالي:
<http://europe.newsweek.com/mother-libyas-revolution-murdered26370-7m=eu>
(الدخول الى الرابط في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

كانت سلوى بوقعيقيص محامية بارزة ومدافعة عن حقوق الإنسان في ليبيا، واضطلعت بدور مهم عند اندلاع الثورة الليبية عام ٢٠١١، بعد عملها كمدافعة عن السجناء السياسيين في ظل حكم القذافي. وقد شاركت في تنظيم تظاهرة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ في بنغازي التي كانت من التحركات الأولى التي أشعلت الثورة السياسية. وهي عضو سابق في المجلس الوطني الانتقالي، الجناح السياسي للثورة، كما كانت نائبة رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني في ليبيا. واغتيلت في منزلها في بنغازي على أيدي رجال مجهولين ملثمين يرتدون بزات عسكرية في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤، نفس يوم الانتخابات البرلمانية. ويعتبر اغتيال سلوى إحدى قضايا العنف بحق المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا. وما كان بدأ كدعوة إلى الديمقراطية تحول حرباً أهلية بمعنى الكلمة بين فريقين مسلحين موالين لسلمتين متناحرتين.^٢

النساء اللواتي ملأن الشوارع، برزن أيضاً كأصواتٍ في الساحة السياسية وفي مجتمعاتهن، إما منفردات أو من خلال المنظمات غير الحكومية. لكن الدولة الليبية المجزأة والضعيفة أفصت وهمشت العديد من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي نشطن خلال ثورة عام ٢٠١١ في وجه القذافي. ونتيجة تدهور الوضع الأمني وصعود التطرف، تقوضت الحريات التي كانت متاحة لهن، وهددت جهودهن لبناء دولة ديمقراطية.

ويشدد «التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بقوة على العمل الشجاع الذي تضطلع به المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا ودورهن في توثيق الانتهاكات وتنظيم الحملات التي تدعو إلى المساواة والانخراط في العملية السياسية الانتقالية في ليبيا. ويعرب التحالف عن قلقه العميق حيال العنف الذي يستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان، خصوصاً الصحفيات والمحاميات منهن.

هذه الورقة تقدم تحليلاً لأوضاع المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا. والغرض منها تسليط الضوء على حال عدم الاستقرار في البلاد وتأثيره على النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان. ذلك أن الفوضى السائدة حالياً في ليبيا همّشت دور النساء والمدافعات عن حقوق النساء في المجال العام.

لفهم السياق العام الذي تعيش فيه النساء الليبيات، ستعرض الورقة بدايةً للتطورات السياسية التي أعقبت سقوط القذافي. إن ليبيا في واقع الأمر دولة مجزأة إلى العديد من الدويلات المستقلة عن بعضها البعض. وكانت النساء انخرطن في المرحلة الانتقالية التالية للحرب في المجالين السياسي والاجتماعي. ولكن يبقى العنف القائم على التمييز الجندري قضية حاضرة بقوة في ليبيا. كما أدى صعود التطرف الديني وإمساكه بالمجتمع الليبي إلى إخضاع النساء. واستطاعت الجماعات الدينية المحافظة، وكذلك المجموعات المسلحة، ملء فراغ الدولة الهشة، وفرضت القيود على آلاف النساء. وستتناول الورقة تلك الانتهاكات مع الإضاءة على التجارب التي واجهتها النساء. لا يمكن تكبير أفواه النساء تحت ذرائع أمنية.

٢. ما تقول النساء، من تابعات إلى مواطنات: النساء في ليبيا بعد الثورة» شبكة نشاط المجتمع المدني العالمية (٢٠١٣). متاح على الرابط التالي:

<http://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/١٢/٢٠١٣/libya-dec٢.pdf>



Ref.: AFP-Getty Images

ما بعد القذافي

بعد ثورات تونس ومصر، خرج الليبيون في تظاهرات عامة ضد نظام القذافي في مدينة بنغازي في شباط/فبراير ٢٠١١. حاول النظام إخماد المعارضة، فتصاعدت أعمال العنف بين المتظاهرين والقوات الموالية للقذافي. وفي آذار/مارس ٢٠١١، تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) تحت عباءة قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٧٣ (٢٠١١). فشّن الحلف حملةً جوية لدعم المحتجين المدنيين الذين استطاعوا السيطرة على العاصمة طرابلس. ففرّ القذافي إلى مسقطه في سرت، حيث قُتل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.^٣

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١، تأسس المجلس الوطني الانتقالي وصارَ بمثابة حكومة الأمر الواقع في ليبيا. ثم سلّم المجلس الوطني الانتقالي مقاليد السلطة في صيف ٢٠١٢ إلى المؤتمر الوطني العام بعد إجراء انتخابات شعبية في صيف ذلك العام.^٤

ولكن ما تلى إسقاط القذافي وانتصار الديمقراطية هو سنوات من العنف وعدم الاستقرار. ولا تزال الفصائل السياسية تتصارع حتى يومنا هذا على السلطة والموارد والولاء. وإذا كان حكم القذافي الذي دام ٤٢ سنة تركَ مؤسسات الدولة ضعيفة، فإن تفشي العنف وعدم الاستقرار أدى إلى سحقها مع مزيد من التدهور.

من المسائل التي حظيت باهتمام خلال الفترة الانتقالية دمجُ المجموعات المسلحة المشاركة في إسقاط النظام في الجيش أو قوات الشرطة. وكان من الصعب إنجاز ذلك بوجود العديد من الجماعات المسلحة المحتفظة باستقلالها عن الدولة والتي بقيت تسيطر على بعض المناطق. وكان عدد من الجماعات المسلحة متحالفاً مع الحكومة التي منحتها سلطةً إدارة بعض المناطق، وكان يخضع نظرياً لسلطة وزارات العدل والدفاع والداخلية.^٥ غير أن جماعات أخرى رفضت السلطة المركزية وتحركت بصورة مستقلة.^٦ وطبعت التوترات المستمرة والمنافسة على السلطة على الصعيدين المحلي والوطني مرحلة ما بعد القذافي.

٣. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير رصد المجتمع المدني لعام ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

<http://togetherwebuildit.org/wp/unsr-1325-monitoring-report-on-libya-our-work>

٤. مجلس حقوق الإنسان، تحقيق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول ليبيا: النتائج المفصلة. لمزيد من المعلومات، الرابط التالي http://www.landinfo.no/asset/1_3025/1/3025.pdf

٥. مجلس حقوق الإنسان، استكشاف من مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن ليبيا (٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦) ص. ١٦. لمزيد من المعلومات انقر الرابط التالي أيضاً: http://www.landinfo.no/asset/1_3025/1/3025.pdf

٦. http://www.landinfo.no/asset/1_3025/1/3025.pdf

وأنتجت الانتخابات في حزيران/يونيو ٢٠١٤ برلماناً معترفاً به دولياً، وفيه حضور للمعتدلين والليبراليين والفيدراليين. إلا أن الكتل الإسلامية السياسية رفضت نتائج الانتخابات، وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، بسطت سيطرتها على طرابلس^٧. وانتقل مجلس النواب شرقاً إلى طبرق في ما استقرت الحكومة الموالية للكتل الإسلامية في طرابلس^٨.

وبالتوازي، عقّدت الفصائل السياسية المعارضة لبرلمان طبرق اجتماعاً في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ وشكلوا حكومة إنقاذ وطني معلنه من جانب واحد مقرها طرابلس. ولحكومة الإنقاذ الوطني صلات بـ «الإخوان المسلمين»، إذ اختارت عمر الحاسي، المرشح المدعوم من الإسلاميين، رئيساً للوزراء في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وأدارت الحكومتان مناطق مختلفة من البلاد وهما تتنازعان الشرعية والسلطة^٩.



Ref.: REUTERS

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعلنت المحكمة الليبية العليا أن البرلمان المنتخب والمعترف به دولياً غير دستوري، مما فاقم حال عدم الاستقرار السياسي^{١٠}. وبلغت الصدامات بين الجماعات المسلحة ذروتها عام ٢٠١٤، وشهد عاما ٢٠١٤ و٢٠١٥ مواجهات في شرق ليبيا وغربها وجنوبها. إلى ذلك، أغرق ظهور ما يسمى «الدولة الإسلامية» («داعش») البلاد في مزيد من الفوضى مع مبايعة الجماعات المسلحة ذلك التنظيم في مناطق من البلاد، خصوصاً في درنة وسرت وبنغازي^{١١}. ووفق صفحة «عدد الضحايا في ليبيا»، كان عام ٢٠١٤ الأكثر دموية مخلفاً ٢٨٢٥ قتيلاً^{١٢}.

٧. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير رصد المجتمع المدني لعام ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

[http://togetherwebuildit.org/wp/uns-cr-1325-monitoring-report-on-libya-our-](http://togetherwebuildit.org/wp/uns-cr-1325-monitoring-report-on-libya-our-jazeera)

٨. الجزيرة، «حكومة طبرق في ليبيا نشن هجوماً على مطار طرابلس» متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.com/news/04/2015/libya-tobruk-based-government-attacks-tripoli-airport150415130719497-.html>

٩. رويترز، «برلمان ليبيا السابق ينعقد مجدداً، ويعين عمر رئيساً للوزراء»، متاح على الرابط التالي:

<http://in.reuters.com/article/libya-security-parliaments-idINKBN0GP18020140825>

١٠. رويترز، «ليبيا تواجه الفوضى بعد رفض المحكمة العليا البرلمان»، متاح على الرابط التالي:

<http://www.reuters.com/article/us-libya-security-parliament-idUSKBN0IQ0YF20141106>

١١. مجلس حقوق الإنسان، تحقيق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول ليبيا: النتائج المفصلة (٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، HRC/٣٧A/CRP.٣، ص. ١٦)

١٢. عدد الضحايا بليبيا، الوفيات حتى ٢٠١٤ (٢٠١٦). متاح على الرابط التالي:

<http://www.libyabodycount.org>

(الدخول إلى الرابط في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

لفهم الحياة اليومية في ليبيا، من المهم إدراك التعقيدات الحاصلة على الأرض. فليس في ليبيا حالياً نظام واضح من أمن دولة وقوى معارضة، بل شبكة معقدة من الجهات الفاعلة المسلحة المتحالفة مع الدولة أو معارضة لها أو ذات اتجاهات قبلية.

وتُظهر العمليتان العسكريتان الأبرز—وهما «فجر ليبيا» و«عملية الكرامة»—الفئات المتحاربة.^{١٣} «عملية الكرامة» هي تحالف ميليشيات وأفراد، وفيها كتيبة الجيش الوطني الليبي وتدعم مجلس النواب في شرق ليبيا. أما «فجر ليبيا» فهو تحالف ميليشيات من مدن وبلدات في غرب ليبيا تناصر المؤتمر الوطني العام والذين استولوا على طرابلس في ٢٠١٤. وفي مناطق أخرى من ليبيا، تفرض جماعات مسلحة سلطتها وجدول أعمالها.^{١٤} وقد أعلنت «غلوبال كونفليك تراكِر» في مجلس العلاقات الخارجية أن هناك قرابة ١٧٠٠ مجموعة مسلحة ناشطة في ليبيا عام ٢٠١٥.^{١٥}



وقد ارتكب كل أطراف النزاع انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، إذ تواصل الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة المنخرطة في النزاع الإفلات من العقاب في كل الانتهاكات التي تمارسها، من احتجاز الناس بشكل تعسفي وتعذيبهم وقتلهم، إلى إرغام المدنيين على النزوح من ديارهم. وقد ارتكب كل أطراف النزاع انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، إذ تواصل الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة المنخرطة في النزاع الإفلات من العقاب في كل الانتهاكات التي تمارسها، من احتجاز الناس بشكل تعسفي وتعذيبهم وقتلهم، إلى إرغام المدنيين على النزوح من ديارهم. ثم أن انهيار مؤسسات الدولة نتيجة للصراع قد أدّى إلى تقويض نظام العدالة الجنائية.^{١٦} فكل أطراف الصراع التي تمارس انتهاكات لحقوق الإنسان لا تخضع للمساءلة، والضحايا لا تحصل على الإنصاف، الأمر الذي يغذي دائرة العنف.

١٣. «فهم عدم الاستقرار في ليبيا: هل تنتهي محادثات السلام بالفوضى؟» معهد هولندا للعلاقات العامة. متاح على الرابط التالي:

<https://www.clingendael.nl/publication/understanding-instability-libya-will-peace-talks-end-chaos>

١٤. دليل الى الميليشيات الأساسية في ليبيا، بي بي سي. متاح على الرابط التالي:

<http://www.bbc.com/news/world-middle-east19744533->

١٥. منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي، ليبيا ٢٠١٥/٢٠١٦. متاح على الرابط التالي:

<https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/libya/report-libya>

١٦. مجلس العلاقات الخارجية، غلوبال كونفليك تراكِر، الحرب الأهلية في ليبيا (٢٠١٦) متاح على الرابط التالي:

<http://www.cfr.org/global/global-conflict-tracker/p#32137!/conflict/civil-war-in-libya>

(الدخول إلى الرابط في ١٥ ايلول/سبتمبر ٢٠١٦)

١٧. هيومان رايتس واتش، ليبيا، أحداث ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي:

<https://www.hrw.org/world-report/2016/country-chapters/libya>

وصرح المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه «على رغم حال حقوق الإنسان في ليبيا، فإن البلاد لا تصدر العناوين إلا لمأماً. والعديد من الجهات الفاعلة - من الدولة والهيئات غير الحكومية - متهمة بارتكابات وتجاوزات خطيرة يمكن في حالات كثيرة أن ترقى إلى جرائم حرب».^{١٨}

ووفق آخر الأرقام، بلغ عدد الأشخاص النازحين داخلياً IDPs ٤٣٤ ألفاً على الأقل حتى تموز/يوليو ٢٠١٥. وكما قضى آلاف المهاجرين واللاجئين وهم يعبرون البحر الأبيض المتوسط انطلاقاً من ليبيا. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُقدر أن ٢٥٠٠ لاجئ ومهاجر لقوا حتفهم أو فُقدوا في عام ٢٠١٥ وحده.^{٢٠}

واستولى تنظيم «الدولة الإسلامية» والمليشيات التي بايعته على مناطق بينها سرت ودرنة. وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها «داعش» مماثلة لتلك الممارسة في سوريا والعراق. فقد فرض سيطرته وفق تفسيره الخاص للإسلام. وأرغمت النساء على الانكفاء في منازلهن وتغطية وجوههن، وتعرضن للترهيب في المجال العام. وأسّر التنظيم أجانب وقتلهم، وكذلك عناصر من قوات المعارضة والرجال المتهمين بممارسة اللواط أو «السحر الأسود». وكانت الإعدامات علنية في مدينتي سرت ودرنة وعُلقت الجثث على الملأ لترهيب الناس.^{٢١}

يتجه الجمود السياسي نحو الحل ببطء شديد. في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبعد مفاوضات دامت ١٤ شهراً، وقّع أعضاء في عملية الحوار السياسي، بينهم نواب من البرلمانيين المتنافسين، الاتفاق السياسي الليبي. وتمخضت عنه حكومة وفاق وطني، وهي حكومة مؤقتة، ومجلس رئاسي يقوم مقام رئيس الدولة. وعُقد الاجتماع الأول لحكومة الوفاق الوطني في تونس ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتولت الحكومة بعض الوزارات، إلا أنها تحتاج تصويت مجلس النواب لكي تكون شرعية من الناحية الدستورية.^{٢٢} وحتى كتابة هذه الورقة لم يقر مجلس النواب بذلك بعد. وتالياً، هناك ثلاث حكومات في ليبيا تتولى إدارة البلاد.^{٢٣}

١٨. حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ يوثق سلسلة متوالية من الإيذاء والعنف في ظل الفوضى في ليبيا، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17089&LangID=E#sthash.01qbJiaB.dpuf> (الدخول إلى الرابط في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

١٩. مركز رصد النزوح الداخلي، ليبيا IDP تحليل الأرقام (٢٠١٦)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/libya/figures-analysis> (الدخول إلى الرابط في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٢٠. ميليسا فليمينغ،

<http://www.unhcr.org/news/latest/55/8/2015e06a5b6/crossings-mediterranean-sea-exceed-300000-including-200000greece.html>

(الدخول إلى الرابط في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٢١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير عن وضع حقوق الإنسان في ليبيا (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) متاح على الرابط التالي:

http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/UNSMIL_OHCHRJointly_report_Libya_16.11.15.pdf

٢٢. التحليل الليبي، حكومة الوحدة الوطنية الليبية تسبب سيطرتها على وزارات طرابلس (٢٠١٦)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.libya-analysis.com/libyan-elections/> (الدخول إلى الرابط في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٢٣. المزيد على الرابط التالي:

<https://www.pri.org/stories/31-03-2016/libya-now-has-three-governments-none-which-can-actually-govern>

لمزيد من المعلومات: المجلس الأوروبي للعلاقات الدولية، دليل سريع للاعبين الأساسيين في ليبيا. متاح على الرابط التالي:

http://www.ecfr.eu/mena/mapping_libya_conflict



المدافعات عن حقوق الإنسان
في ليبيا

كانت النساء في طليعة الثورة والمرحلة الانتقالية، إن كان من خلال التظاهرات السياسية أو في تنظيم أعمال الإغاثة الإنسانية.^{٢٤} وفي المجال السياسي، هُمنّت أصواتهن بالرغم من أنهن شهدن فترة من نمو منظمات المجتمع المدني في ليبيا ما بعد القذافي.

بعد الانتخابات النيابية في تموز/يوليو ٢٠١٢—وهي أول انتخابات حرّة منذ حوالي خمسة عقود، انُتخبت ٣٣ امرأة من أصل ٢٠٠ عضو في المؤتمر الوطني العام.^{٢٥} وبسبب عيوب نظام المؤتمر الوطني العام، كان على النساء العمل حثيثاً من أجل انتخابهن. ذلك أنه بموجب المادة ١٥ من قانون سنة ٢٠١٢ الخاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام، وفي ما يتعلق بلوائح الترشيح المُعدة من الأطراف للتنافس على التمثيل النسبي، «يجب ترتيب المرشحين على أساس التناوب بين الذكور والإناث وبطريقة عمودية وأفقية. واللوائح التي لا تحترم هذا المبدأ لن تكون مقبولة. وستنشر اللجنة نماذج تبين شكل تلك اللوائح والطرق المتبعة لترتيب المرشحين ضمنها».^{٢٦}

في تموز/يوليو ٢٠١٢، انُتخبت ٣٣ امرأة لعضوية المؤتمر الوطني العام الذي تشكل من ٢٠٠ عضو بعد انتخابات حرة هي الأولى في البلاد منذ عام ١٩٦٥.

وفي المسودة الأولى من قانون الانتخاب، حُصص ١٠ في المئة من المقاعد للنساء. إلا أن النص عُدل قبل تطبيق نظام الحصص (الكوتا)، وبنهاية شهر شباط/فبراير ٢٠١٢ تقرر إلغاؤها.^{٢٧}

وتُعتبر فترة إعداد الدستور خير دليل على البنية الأبوية القائمة على التمييز. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تعاونت ٢٩ امرأة من أعضاء المؤتمر للترويج لفكرة إدماج النساء في عملية إعداد الدستور، مما أثار انتقادات زميل لهن ادعى أن القصور الذي يعاني منه المؤتمر هو نتيجة «غضب الله» من مشاركة النساء في إعداد المسودة.^{٢٨} وتنتج عن هذا الأمر تخصيص ستة مقاعد فقط للنساء.

إن التعصب حيال أي أمر يروج للمساواة وحقوق الإنسان والمحاسبة جلياً في الاعتداءات على مؤسسات حقوق الإنسان. فالعديد من المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان دُهم وأُقلقوا وأُتلف معلومات حساسة فيه. إذ تعرضت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا والمجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان لاعتداءات وأُغلفت مكاتبهما في طرابلس. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أُجبرت منظمة «حقوقيون بلا حدود»، وهي منظمة غير حكومية مسجلة لدى وزارة الثقافة على إغلاق مقرها في بنغازي بعد دهمه مرتين قبل أشهر.^{٢٩} وثمة مفارقة مثيرة للاهتمام، ففي حين نشهد تزايداً في منظمات المجتمع المدني، يُرغم العديد منها على الإقفال، مما يعكس خصوصية مرحلة ما بعد الحرب لجهة الانقسامات وعدم الاستقرار.

٢٤. أ. خليفة، النساء في ليبيا: النزاع المسلح المستمر، انعدام الاستقرار السياسي، والتطرف، متاح على الرابط التالي:

http://womeninwar.org/wordpress/wp-content/uploads/08/2015/Beirut/6/Asma20%Khalifa_Libyan20%Women20%in20%Conflict-UHGPW.pdf

٢٥. ش. أبو الحاج، النساء الليبيات: محررات لكن لسن حرات، متاح على الرابط التالي:

<https://www.equaltimes.org/libyan-women-liberated-but-not-yet-free?lang=en#.WIXogrFh2Tc>

٢٦. مشروع الحصص (الكوتا)، ليبيا (٢٠١٦)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?id=137>

(الدخول إلى الرابط ١٣ سبتمبر ٢٠١٦)

٢٧. معاً نبني، متاح على الرابط التالي:

<https://www.equaltimes.org/libyan-women-liberated-but-not-yet-free?lang=en#.WIXogrFh2Tc>

٢٨. J. M. Selimovic and D. K. Larsso «نوع الجنس والفترة الانتقالية في ليبيا، رسم خريطة مشاركة المرأة خلال مرحلة إعادة البناء عقب الصراع، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ui.se/eng/upl/files/109573.pdf> UI Paper, No. 8 (

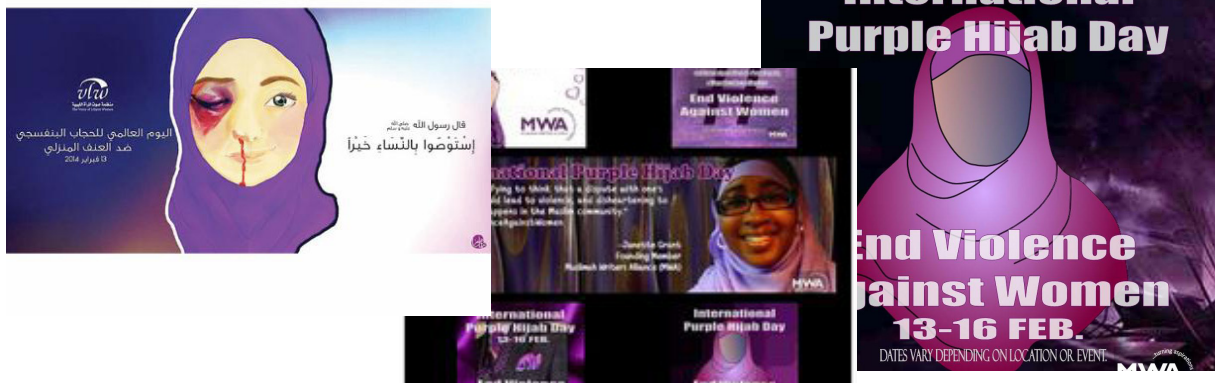
2014)، ص. ١٠ (الدخول إلى الرابط في 13 ايلول/سبتمبر 2016)

٢٩. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/HumanRightsDefendersLibya.pdf>

مع هذا، فقد أوجد الافتقار إلى المشاركة السياسية وإضعاف مؤسسات الدولة بيئةً جاهزة لعمل منظمات المجتمع المدني. ووفق دراسة أعدتها جان-لوي روماني بيرو أنه «في قلب الفوضى السائدة في البلاد، يُسجل تغيير بطيء وأقل وضوحاً، وإن يكن أكثر إيجابية ... وما يثير الدهشة أنه على رغم القتال والانقسامات التي تسيطر على ليبيا، في البلاد مجتمع مدني نابض بالحياة تمّ تجاهله بشكل كبير».^{٢٠}

وخلال فترة حكم القذافي كانت منظمات المجتمع المدني محظورة، غير أن ليبيا تشهد منذ سقوطه بزوغ منظمات جديدة للمجتمع المدني تعمل في البلاد وخارجها.^{٢١} ونشطت منظمات المجتمع المدني النسائية على الأرض، خصوصاً في إطار جهود السلام والمساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، وقّرت منظمات مثل «منبر المرأة الليبية من أجل السلام»، منصة للنساء في مختلف أرجاء البلاد والخارج للمشاركة والعمل معاً للنهوض بحقوق النساء.^{٢٢} وفي أواخر عام ٢٠١٤ أطلق المنبر «وثيقة الحقوق الدستورية للمرأة الليبية» التي دعت إلى المساواة الجندرية في الدستور.^{٢٣}



وثمة منظمة مدنية أخرى هي «صوت المرأة الليبية» التي تعمل في مجال حقوق النساء الاقتصادي والسياسي وكذلك لمكافحة العنف ضدهن. وافتح حوار مع الزعماء الدينيين المحافظين، أطلقت «صوت المرأة الليبية» حملة تحت عنوان «اليوم العالمي للحجاب البنفسجي» تطرقت إلى العنف الديني والأسري وذلك في إطار الحملة الدولية للتوعية بشأن العنف المنزلي. وعام ٢٠١٢، وصّح ١٧ ألف شخص «أوشحة وأشرطة وربطات عنق بنفسجية رفضاً للعنف الأسري». كما أن رئيس الوزراء الليبي في حينه عبد الرحيم الكيب أطلعل شاشات التلفزة مرتدياً الوشاح البنفسجي لدعم الحملة.^{٢٤} أما الحملة الثانية التي نفذتها المنظمة فحملت اسم «نور» وحضّت النصوص الدينية على تحدي العنف ضد النساء في ليبيا، واستخدمت الحملة وسائل إعلام متعددة مثل الإذاعة والتلفزيون واللافتات الدعائية، إلى مواقع التواصل الاجتماعي تحت «هاشتاغ» (#NoorLibya) لمكافحة الفتاوى الدينية المتشددة وفتح حوار.^{٢٥}

٢٠. ج.ل. ر. بيرو، ليبيا والقصة غير المروية: المجتمع المدني وسط الفوضى، ملخص الشرق الأوسط، الرقم ٩٣ (٢٠١٥)، الصفحة ١، متاح على الرابط التالي: <http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB93.pdf> (الدخول إلى الرابط في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٢١. للائحة المنظمات، يرجى الذهاب البرنامج الأمر المتحدة الإنمائي، قائمة منظمات المجتمع المدني الليبي

٢٢. منبر المرأة الليبية من أجل السلام، حول المنبر (٢٠١٦)، متاح على الرابط التالي: http://www.lwpp.org/about/index/About_US (الدخول إلى الرابط في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٢٣. المصدر السابق

٢٤. أ. مارلر، صوت المرأة الليبية: صوت تقدمي وسط العنف وانعدام الأمن (٢٠١٦)، متاح على الرابط التالي: <http://www.awid.org/news-and-analysis/voice-libyan-women-progressive-voice-amid-violence-and-insecurity> (الدخول إلى الرابط) (في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٢٥. أ. مريباط، استهداف الإسلام لمحاربة العنف، متاح على الرابط التالي: <http://www.thedailybeast.com/witw/articles/19/07/2013/libya-s-noor-campaign-invoking-islam-to-combat-violence-against-women.html> (الدخول إلى الرابط في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)



تراجعٌ للحقوق وأخطار

لا تزال حقوق النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان عرضةً للتهميش والانتهاك. وتراجعت حقوقهن أكثر عام ٢٠١٣ عندما أجازت المحكمة العليا تعدد الزوجات من دون موافقة الزوجة الأولى أو إذن من المحكمة كما كان مشروطاً سابقاً بموجب القانون الرقم ٩ لعام ١٩٩٣.^{٣٦} وبعد طلب المفتي بمنع الليبيات من الارتباط بأجانب، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، منعت وزارة الشؤون الاجتماعية اقتران الليبيات بأجانب من خلال تجميد رخص الزواج.^{٣٧} ويصدر مفتي ليبيا فتاوى ومواقف تُقوّض المساواة وتُقيد النساء. وفي تصريح علني له أفتى بمعارضة اتفاقية «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» CEDAW، مبرراً بأن «الاتفاقية تقول بحظر أي تفریق أو استبعاد أو تقييد على أساس جنسي، وهذه نقطة الخلاف الأولى بين القرآن و«سيداو»، لأن الله يقول «ليس الذكر كالأنثى»، وهم يقولون إن الرجال والنساء متساوون».^{٣٨}

في تصريح علني له أفتى بمعارضة اتفاقية «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» CEDAW، مبرراً بأن «الاتفاقية تقول بحظر أي تفریق أو استبعاد أو تقييد على أساس جنسي، وهذه نقطة الخلاف الأولى بين القرآن و«سيداو»، لأن الله يقول «ليس الذكر كالأنثى»، وهم يقولون إن الرجال والنساء متساوون».

بعدما أصدر المفتي في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ فتوى تحظر سفر النساء من دون محرم، زادت العوائق بالنسبة إلى تحركات النساء،^{٣٩} إذ اشتكت نساء ومدافعات عن حقوق الإنسان من صعوبات في اجتياز الحدود ونقاط التفتيش من دون محرم. وثمة حالات منعت فيها ميليشيات النساء من التنقل إلى مناطق معينة لأنهن بمفردهن. ووثقت

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تلك العقبات، وتحدثت صحافية عن اعتراضها من قبل ميليشيا بينما كانت في طريقها إلى اجتماع مع زميل لها. اقتيدا إلى مقر الجماعة المسلحة واستجوبا لساعات ثم أُنهما بالاختلاط كونها امرأة وُجِدَت مع رجل غريب. وبعد استدعاء والدها لاصطحابها، توعدته المسلحون بأن خروج ابنته من دون محرم ممنوع.^{٤٠} ولا يمكن الجزم فيما إذا كانت ممارسات تلك الميليشيات مرتبطة مباشرة بالفتاوى الصادرة عن المفتي، ذلك أنه ليس مدعوماً من كل الميليشيات. في كل حال، فإن التعصب الديني يزداد انتشاراً بصرف النظر عن الفتاوى.

وبين القضايا الملحة الأخرى في ليبيا أعمال الخطف والاعتداء الجنسي. فالعنف الجنسي الذي مارسته أجهزة الدولة والميليشيات بحق النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان خلال ثورة ٢٠١١ وما بعدها، يُستخدم لبث الرعب بين النساء والسيطرة عليهن. ويصعب توثيق حالات الاعتداء الجنسي نظراً إلى حساسية الأمر والصدمات النفسية الناجمة عنه. كما أن وصمة العار المرتبطة بالاغتصاب تجعل الكثير من النساء في عزلة وحالة من الضعف تبلغ أحياناً حد إرغامهن على الابتعاد. «جرائم الشرف» نادرة في ليبيا؛ غير أنه هناك حالات استهدفت ناجيات من الاغتصاب.

٣٦. منظمة العفو الدولية، ليبيا: تقرير منظمة العفو الدولية للاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة في جلسته الثانية والعشرين، مايو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/libya/session_22_-_mai_2015/ai_upr22_lby_e_main.pdf

٣٧. تقرير رصد قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ عن ليبيا <http://togetherwebuildit.org/wp/uns-cr-1325-monitoring-report-on-libya-our-work/>

٣٨. للاطلاع على الخطاب كاملاً الرجاء مراجعة الرابط التالي (<http://tanasuh.com/online/leadingarticle.php?id=2016>) (الدخول إلى الرابط في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٣٩. محامون من أجل العدالة في ليبيا: عين على حقوق الإنسان (٢٠١٣)، متاح على الرابط التالي: <http://www.libyanjustice.org/documents/3/an-eye-on-human-rights-in-libya.pdf>

(الدخول إلى الرابط في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٤٠. مجلس حقوق الإنسان، تحقيق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في ليبيا: نتائج مفصلة (في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، HRC/٣١/A/CRP.٣ (الصفحة ٥٠).

وفي مقابلة مع صحيفة «الغارديان»، تحدثت مدافعة عن حقوق الإنسان عن قتل ناجية من الاغتصاب كانت عملت معها على أيدي قريب لها بذريعة حماية شرف العائلة.^{٤١} وتجز المادة ٣٧٥ من القانون الجنائي تخفيف العقوبة على الرجل الذي يقتل زوجته أو قريبة له عند ضبطها متلبسة بـ «الزنى».^{٤٢} وأكد أطباء لمفوضية حقوق الإنسان قيامهم بعمليات إجهاض لناجيات من الاغتصاب.^{٤٣}

يُعدّ العنف القائم على أساس جنس في ليبيا معضلة نظراً إلى التفسير الأبوي الذكوري لدور النساء. قانونياً، يُعتبر العنف الجنسي في ليبيا جريمة تستهدف شرف المرأة بدلاً من أن يكون جريمة على المرأة وحققها بجسدها.^{٤٤} كما يُعتبر العنف الأسري والاعتصاب والأشكال الأخرى من العنف القائم على أساس جنس من الأمور الخاصة وتجلب العار لذا قلما تُناقش علناً.^{٤٥} والاعتصاب والاعتداء الجنسي قد يقعان في ليبيا تحت قوانين الزنى المدونة في قانون العقوبات والقانون رقم ٧٠ لعام ١٩٧٣. وتنص المادة ٤٠٧ الفقرة (٤) من قانون العقوبات على السجن خمس سنوات كحدٍ أقصى لمن يمارس علاقات جنسية بالتراضي خارج إطار الزواج، لكن لجوء الناجيات من الاغتصاب إلى العدالة قد يسبب في سجنهن لأن المحكمة يمكن أن ترى في مثل هذا الاتهام اعترافاً من قبلهن بالتورط في علاقة جنسية غير شرعية. لذا تقع مسؤولية إبراز الأدلة بأن العملية الجنسية لم تكن بالتراضي على الناجيات.^{٤٦}

وتشهد الفتيات والنساء تمييزاً متعدد الأوجه خاصة خلال النزاعات، إذ يواجهن آثار الحرب والعنف الموجه ضد المدنيين مثل النزوح ونقص الإمدادات والاحتياجات الأساسية وفقدان سبل العيش إلخ. كذلك تتعرض النساء لتهديدات وأخطار إضافية على صلة بالتمييز الجنسدي تتراوح بين تصاعد العنف المنزلي والإرغام على الزواج المبكر وممارسة الدعارة، وكذلك الاغتصاب والاتجار بهن. وتشتد القبضة الأبوية والدينية على النساء اللبيات مع تزايد عدم الاستقرار والعنف في البلاد.

وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان اللبيات خطراً محدقاً من العنف على خلفية عملهن وجنهن. وسط العنف والاستقطاب السياسي، لم يعد يُنظر إلى الدعوة للمساواة بين الجنسين على أنها شأنٌ مهم. وليس ذلك نتيجة التمدد الحالي لأعمال العنف فحسب. ذلك أن الدعوات إلى المساواة بين الجنسين تم إسكاتها خلال الثورة ومهاجمتها بعدها. ووفق آلاء مرابط، مؤسسة «صوت المرأة اللبية» أنه «خلال الثورة، كان الجميع يقولون: «عليكم أن تشاركوا، هذا أمر مهم إذا كنتم تريدون العيش بكرامة». الآن لو أعدنا ترداد ذلك سيأتينا الرد التالي: «أنتم أنانيون، ويجب أن تركزوا على الصالح العام للبلاد».^{٤٧} ويُنظر مجتمعياً إلى عمل المدافعات عن حقوق الإنسان ومفهوم المساواة بين الجنسين على أنهما غير مقبولين وحتى «مستوردتين من الغرب». لهذا لا يشجع كثيرون النساء على التكم عن حقوقهن أو النضال في سبيلها.

ومن منظور أمني، تتشارك كل أطراف النزاع فعلياً في الاعتداء على المدافعات عن حقوق الإنسان. وتتنظر الميليشيات والجماعات الدينية المتطرفة إليهن باعتبارهن تهديداً لنفوذها وإيديولوجياتها. وتستهدف الاعتداءات النساء المؤسسات للمنظمات غير الحكومية أو المنتميات إليها، واللواتي كُن من أعضاء البرلمان، والعاملات في منظمات المجتمع المدني وصاحبات الكلمة في وسائل الإعلام.

٤١. س. ماك باين «كسر الصمت: مواجهة الاغتصاب عقب الحرب في ليبيا»، «الغارديان»، نسخة الانترنت، في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: <https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2013/jun/07/confronting-rape-post-war-libya>

(الدخول إلى الرابط في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٤٢. اليونيسيف، ليبيا: تقرير المساواة الجنسدي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات والنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط التالي: <https://www.unicef.org/gender/files/Libya-Gender-Equality-Profile2011-.pdf>

٤٣. مجلس حقوق الإنسان، تحقيق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في ليبيا: نتائج مفصلة: (في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، HRC/٣٧/٣٠، ص. ٤٩.

٤٤. «هيومان رايتس ووتش»، التقرير العالمي ٢٠١٦: ليبيا (٢٠١٦). متاح على الرابط التالي: <https://www.hrw.org/world-report/2016/country-chapters/libya>

(الدخول إلى الرابط في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٤٥. أ. مارلر، «أصوات النساء اللبيات» (٢٠١٦)

٤٦. مجلس حقوق الإنسان، تحقيق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في ليبيا: نتائج مفصلة

٤٧. Marler، صوت المرأة اللبية (٢٠١٦)

ومن المؤسف أن العديد من المدافعات البارزات في الدفاع عن حقوق الإنسان في ليبيا ذهبن ضحية الاغتيال. فقد قُتلت المحامية سلوى بوقعيقيص رميةً بالرصاص مرّات عدة على أيدي مقنعين اقتحموا منزلها. وفي ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٤، اغتيلت فريحة البركاوي، وهي عضو سابق في المؤتمر الوطني العام، بعد إطلاق النار على سيارتها في مدينة درنة التي كانت تمثلها في المجلس وقد عُرفت بعملها لمكافحة الفساد. أما انتصار الحصائري فكانت ناشطة بارزة في الدفاع عن حقوق النساء، ومنتظرة بارزة نظمت الكثير من التحركات ضد الجماعات المسلحة والهجمات على مطار طرابلس والسيطرة على المدينة من قبل ميليشيا «فجر ليبيا». حُطِّقت بدايةً ثم قُتلت مع عمّتها المُسننة رميةً بالرصاص في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وعُثر على جثتيهما في سيارتها على مشارف طرابلس.^{٤٨}



سلوى بوقعيقيص
٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤



فريحة البركاوي
١٧ تموز/يوليو ٢٠١٤



انتصار الحصائري
٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥

المدافعات عن حقوق الإنسان الناشطات في الحقل الإعلامي هن أيضاً عرضة للهجمات والترويع والعنف الجنسي. يدفع الدور المؤثر لوسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام وتأجيج التعصب الدولة والميليشيات إلى الرغبة في الاستحواذ على هذا القطاع. والاستقطاب في وسائل الإعلام الليبية الموازي للاستقطاب السياسي تركّز المدافعات عن حقوق الإنسان في موقع حرج. وكشف المركز الليبي لحرية الصحافة أخيراً أن التعرّض للصحافيين في مختلف أنحاء ليبيا بلغ في الفصل الأول من عام ٢٠١٦ مستويات قياسية إذ ارتفع بشكل لافت فسُجّلت ٢٧ حالة اعتداء على الصحافيين من قبل كل الجهات، مما دفع العديد من الصحافيين إلى التوقف عن ممارسة مهنتهم.^{٤٩} وصنفت منظمة «مراسلون بلا حدود» ليبيا في المرتبة ١٦٤ بين ١٨٠ بلداً ما يتعلق بحرية الصحافة لعام ٢٠١٦.^{٥٠}

وبين حالات الاعتداء على الصحافيات ما تعرضت له مديرة مكتب قناة «ليبيا الأحرار» في بنغازي خديجة العمامي التي نجت من محاولة اغتيال بالرصاص استهدفتها في سيارتها في آب/أغسطس ٢٠١٣. صحيح أنها نجت من الاعتداء، لكنها تلقت بعد ذلك بساعات تهديداً نصياً بالقتل «أوقفني عمك في الصحافة» أو واجهي الاغتيال.^{٥١}

٤٨. مجلس حقوق الإنسان، تحقيق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في ليبيا: نتائج مفصلة

٤٩. «ليبيا إكسبريس»، ارتفاع في نسبة الاعتداء على الصحافيين في الفصل الأول من عام ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: <http://www.libyanexpress.com/libyan-center-for-freedom-of-press-assaults-on-journalists-in-the-first-quarter-of-2016-came-to-a-record-high/>

(الدخول إلى الرابط في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٥٠. «مراسلون بلا حدود»، مؤشر ٢٠١٦ لحرية الصحافة العالمية (٢٠١٦) متاح على الرابط التالي:

<https://rsf.org/en/ranking>

(الدخول إلى الرابط في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٥١. ك. ستيفان، إطلاق النار على صحافية ليبية حيث تقوم الميليشيات باستهداف الصحافيين في بنغازي، «الغارديان»، نسخة الانترنت، متاح على الرابط التالي:

<https://www.theguardian.com/world/2013/aug/13/libyan-journalist-shot-militants-benghazi>

(الدخول إلى الرابط في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

أما منال البوسيفي، فهي مدافعة عن حقوق الإنسان متخصصة في الإعلام تعرضت للتهديد والترويع والتحرش منذ عام ٢٠١٣ حتى قررت مغادرة ليبيا في آب/أغسطس ٢٠١٤. هُددت في المرة الأولى في حزيران/يونيو ٢٠١٣ بعد كتابتها مقالاً تناول غياب المساواة في الزواج والطلاق وقوانين النفقة، وخاطبت فيه المؤتمر الوطني العام مطالبةً بإصلاحات قانونية تضمن المساواة وتحمي النساء. ثم بدأت تتلقى اتصالات ورسائل تهديد تأمرها بالتوقف عن الكتابة تحت طائلة خطف ابنها. ولاحقاً في عام ٢٠١٣ صدمتها سيارة عمداً وهي تقود سيارتها. وصرخ السائق في وجهها متوعداً إياها بأن تتوقف عن الكتابة وأنها تستحق بتر يدها. ولم تتخذ شرطة تنظيم السير أي إجراء ونصحها عناصرها بعدم التقدم بشكوى خوفاً من الانتقام. حتى في منفاها لم تسلم من اعتداءات خطيرة على خلفية عملها. وتعرضت لها سيارة بلوحة تسجيل ليبية في بلد لم تحده. وتروي: «رَشَقَنِي السائق بفنجان قهوة متوعداً «أنت...أيتها الناشطة والصحافية... المرة المقبلة ستكون مادة الأسيد بدل القهوة».^{٥٢} كما عثرت صحافية أخرى على رسالة تهديد على سيارتها تحذرهما بأن «دورها أت»، وكان ذلك عقب اغتيال سلوى بوقعقيص.

ويواجه الصحفيون الذين ينتقدون علناً الجماعات المسلحة والمتحالفين معها تهديدات بالقتل، كما هي حال صحافية نشرت تقريراً عن انتهاكات الجماعات المسلحة. وقد أفادت عن تلقيها مكالمات هاتفية تدعوها إلى الكف عن انتقاد «فجر ليبيا» إذا «أردت أن تري الشمس مرة ثانية»، كما أمرها بالتوقف عن الكتابة في صفحتها على الفيسبوك و«إلا قُطِعَ رأسك».^{٥٣}

ويواجه الصحفيون الذين ينتقدون علناً الجماعات المسلحة والمتحالفين معها تهديدات بالقتل، كما هي حال صحافية نشرت تقريراً عن انتهاكات الجماعات المسلحة. وقد أفادت عن تلقيها مكالمات هاتفية تدعوها إلى الكف عن انتقاد «فجر ليبيا» إذا «أردت أن تري الشمس مرة ثانية»، كما أمرها بالتوقف عن الكتابة في صفحتها على الفيسبوك و«إلا قُطِعَ رأسك».

على هذه الخلفية غادرت صحافيات ليبيا وعملن في الخارج. وبينهن هبة الشيباني وهي مديرة إعلامية وقبل ذلك مُقدِّمة لدى وكالة «رويترز» كانت غطت أحداثاً من قبيل اغتالات وتفجيرات وأزمات النازحين، وقد اضطرت إلى مغادرة البلاد. وكان لها برنامج عن القضايا النسائية يناقش ما يُصنف مسائل خاصة مثل الاغتصاب والعنف الجنسي، وهو أمر لم يُقابل بصدرٍ رحبٍ من شخصيات سياسية ليبية. وهي فرت من البلاد عام ٢٠١٤ مع أسرته بعدما أُنذرها زميل لها في العمل بأنها يجب أن تهرب أو تتحمل العواقب. وهي ما زالت تغطي أخبار ليبيا، لكن من الخارج.^{٥٤}

لذلك، مع غياب المحاسبة وسُبل الحماية، لا يبقى للمدافعات عن حقوق الإنسان أي خيار سوى مغادرة البلاد. ذلك أن التهديد لا يطالهن فحسب بل يستهدف أعباءهن وأعضاء أسرهن. ومع انهيار القانون، تداعى نظام العدالة الجنائية أيضاً، تاركاً المواطنين الليبيين عرضةً لكل أنواع التهريب. وخير مثال على فشل قطاع العدل هو خطف عبدالناصر الجاروشي، المدعي العام في محكمة جنوب بنغازي. وكانت جماعة مسلحة احتجزته بعدما بدأ التحقيق في اغتيال سلوى بوقعقيص ولا يزال مكان وجوده مجهولاً.^{٥٥}

ولعل آلية المحاسبة الوحيدة هي المرسوم الدستوري الذي أقر باستخدام الاغتصاب سلاح حرب خلال ثورة ٢٠١١ التي أطاحت القذافي. ففي شباط/فبراير ٢٠١٤، تبنى وزير العدل الليبي، صلاح المرغني، نصاً يحمي الناجيات من العنف الجنسي كما يسعى المرسوم إلى إصلاح أوضاع ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي ومساعدتهن، ويستدعي «إزالة كل أنواع الظلم ومعالجة النتائج المترتبة على الانتهاكات».^{٥٦}

والمرسوم هو الأول عالمياً في الاعتراف بأن الاغتصاب والعنف الجنسي يُستخدمان كسلاح في الحرب. مع ذلك، فإن المرسوم لا يزال ينتظر إيماره في البرلمان ليصير قانوناً. في كل حال، فإن المرسوم يركز حصراً على الجرائم التي ارتكبت خلال الثورة على القذافي، ونطاقه القانوني لم يمتد إلى العنف الجنسي المُمارَس بعد الثورة والذي كان أكثر قسوة مما كان عليه خلال الثورة.

٥٢. بعثة الدعم للأمم المتحدة إلى ليبيا ومكتب مفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للاعتداء»، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ (٢٠١٥)، صفحة ٦. متاح على الرابط التالي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/HumanRightsDefendersLibya.pdf>
(الدخول إلى الرابط في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٥٣. المرجع السابق، ص. ١٢

٥٤. CPJ0٤، من مكانة عالية إلى المنفى (٢٠١٦)، متاح على الرابط التالي:

<https://www.cpj.org/04/2016/attacks-on-the-press-from-high-profile-to-exile.php>
(الدخول إلى الرابط في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٥٥. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المدافعون عن حقوق الإنسان (٢٥ مارس ٢٠١٥)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/HumanRightsDefendersLibya.pdf>

٥٦. ورقة مشتركة للعرض الدوري للأمم المتحدة، الجلسة ٢٢ لـ UPR، فريق العمل، حقوق المرأة في الدولة الليبية (٢٠١٤)، صفحة ٦.

خلاصة

إن الفوضى التي تعيشها ليبيا من الناحيتين السياسية والأمنية أدت إلى انقسامات في أصوات النساء وتشتيتهن وتكثير أفواههن. وبينما تشهد معظم دول شرق الأوسط وشمال أفريقيا صراعات ومراحل انتقالية للديمقراطيات، أصبح الأمن الورقة الطاغية على حساب المساواة بين الجنسين. الاتجاه العام هو: علينا ضمان أمن مجتمعنا قبل التفكير في أمور اجتماعية مثل المساواة بين الجنسين. إلا أن النساء هن صانعات السلام الأساسيات سواء في إيصال المساعدات الإنسانية أو تنظيم الحملات للمساواة. وقد ناضلت النساء الليبيات بقوة لكي يدخلن في المشهد السياسي، لكن مساعيهن تعثرت بسبب عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي-الثقافي. والاعتداءات العنيفة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان على أيدي أجهزة الدولة والجهات غير الحكومية تتركهن في وضع أكثر ضعفاً. فالمنابر المؤثرة تخضع للخطابات القومية والأبوية من دون ترك مجال للمدافعات عن حقوق الإنسان. فلا مكان يلجأن إليه، وظهور التطرف يدفعهن إلى خارج البلاد. ومن المؤسف أنهن يتعرضن للهجوم حتى بعيداً من وطنهن، كما هي حال منال البوسيفي. المدافعات عن حقوق الإنسان الليبيات يتعرضن للقتل بشكل حاد لذلك يجب حمايتهن والدفاع عنهن.

توصيات

يقدم «التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا» التوصيات التالية بهدف التصدي للانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، إلى القيادة الليبية والمجتمع الدولي، وذلك للتخفيف من معاناة المدافعات عن حقوق الإنسان وحماية الناجيات من الاعتداءات بينهن.

إلى القيادة الليبية:

- إنهاء تمتع الميليشيات الموالية للدولة بالإفلات من العقاب ومحاسبة أفرادها.
- تعزيز نظام العدالة الجنائية لإدماج العنف القائم على أساس جنس وجنسية وملاحقة مرتكبيه.
- تدريب قوى الأمن على تحديد التهديدات والانتهاكات القائم على أساس جنس وجنسية والاستجابة لمثل تلك الحالات.
- التحقيق في الاعتداءات والاعتقالات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وملاحقة المرتكبين.
- إلغاء المادتين ٢٧٤ والمادة ٤٠٧ الفقرة (٤) بشأن الأحكام المخففة في جرائم الشرف وقانون الزنى على التوالي.
- ضمان حماية فعالة للمدافعات عن حقوق الإنسان المعترف بنضالهن دولياً.

إلى المجتمع الدولي:

- الاستمرار في التنديد بالاعتداءات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، وتوثيق ما يعرضن له ونشره.
- دعم الحكومة الليبية في حماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان فِي شرق الاوسط و شمال أفريقيا

سكرتارية التحالف

coordinator@whrdmena.org

comms@whrdmena.org